AL HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTRE
Al-Hikmah International Journal for Islamic Studies & Human Sciences

مجلة الحكمة العالمية
للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية
العدد 6، الرقم 2، مايو 2023
E-ISSN: 2637-0581

تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الاتجار بالبشر

Application of artificial intelligence techniques in combating human trafficking

Sultan Ghanem Alshamsi سلطان غانم الشامسي
Faculty of Syariah and Law (FSU)
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)
sultanalshamsi@outlook.sa

Hasnizam bin Hashim حسن ناضم بن هشام فا
Faculty of Syariah and Law (FSU)
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)
hasnizam@usim.edu.my

Adzidah binti Yaakob ازيده بنت يعقوب
Faculty of Syariah and Law (FSU)
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)
adzidah@usim.edu.my

Article Progress

Received: 29 Feb 2023
Revised: 22 May 2023
Accepted: 1 May 2023

*Corresponding Author:
Sultan Ghanem Alshamsi

Faculty of Syariah and Law (FSU)
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)

E-mail:
sultanalshamsi@outlook.sa

ملخص

الإنسان هو أيقونة الحياة وهو محور اهتمام العالم والجهات الأمنية التي توفر من أجله الميزانيات العامة لتحيق الرفاهية والتنمية الشاملة له، حيث تسعى المنظمات العالمية والوطنية والدساتير كافة إلى الحفاظ على الإنسان وحقه في الحياة أمناً مستقراً، فلا صلاح للأرض بدون الحفاظ على الإنسان وكرامته واحترام شخصيته، إذ كان لزاماً حماية الأشخاص من تلك الجرائم البشعة التي تتمثل في اختطاف الضعفاء منهم والمتاجرة بهم، إذ تبرز الإشكالية الرئيسية للبحث في الحفاظ على هؤلاء الأبرياء من براثن الشر التي تختفي خلف شاشات الحاسوب، ومن هنا يحاول الباحث الوصل الى مدى فاعلية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة تلك الجريمة، حيث تم اتباع المنهج الوصفي من خلال استعراض بيان مفهوم الاتجار بالبشر، كما تم استخدام المنهج التحليلي في البحث واستكشاف الطرق التي يتم بها إغراء واختطاف الأشخاص بها عبر قنوات التكنولوجية والمتاجرة بهم،

كما تم التطرق إلى استخدام المنهج الاستقرائي من خلال البحث ومراجعة أدبيات البحث والمصادر والمراجع التي عالجت نفس موضوع البحث. وقد خرج البحث بعدد من النتائج أهمها هي أن ظاهرة الاتجار بالبشر هي ظاهرة موجودة، وتعاني منها كل شعوب العالم وليس دولة الإمارات بمفردها وبحسب التعامل معها؛ وأن تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات يمكن أن تكون جزءاً من المشكلة حيث أن المجموعات الإجرامية المنظمة تتطور اساليبها و يمكن أن تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات لتوسع كيانها وتسهل نشاطاتها الإجرامية في مجالي الاتصالات والصفقات المالية ولتجنيد الضحايا واستغلالهم، وبناء على ذلك يوصي الباحثون المبادرة بالاستفادة من استعمال سائر أشكال تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء قواعد بيانات معلوماتية بمتابعة ودراسة وتحليل المستجدات التي لها علاقة بمشكلة الاتجار بالبشر وتبادلها مع الجهات المعنية.

الكلمات المفتاحية: تقنيات – الذكاء الاصطناعي – الاتجار بالبشر

Abstract

Man is the icon of life and he is the focus of the world's attention and the security authorities that provide public budgets for him to achieve well-being and comprehensive development for him, as all international and national organizations seek to preserve man and his right to life in a stable security. It was necessary to protect people from these heinous crimes, which is represented in the kidnapping and trafficking of the weak, as the main problem of research is to preserve these innocent people from the clutches of evil that hide behind computer screens, and the researcher is trying to help the security official in searching for the effectiveness of artificial intelligence applications in Combating that crime, the descriptive approach was followed by reviewing the concept of human trafficking, and the analytical approach was used in the research and exploration of the ways in which people are lured and kidnapped through technological

channels and traded with them, and the use of the inductive approach was also addressed through the research and review of the research literature And sources and references that dealt with the same research topic. The research came out with a number of results, the most important of which is that the phenomenon of human trafficking is an existing phenomenon, and all peoples of the world suffer from it, not the UAE alone and according to how it is dealt with. And that artificial intelligence techniques and information technology can be part of the problem, as organized criminal groups can use artificial intelligence techniques and information technology to expand and facilitate their criminal activities in the areas of communications and financial deals and to recruit and exploit victims. Accordingly, the researchers recommend that the initiative take advantage of the use of other forms of Techniques and applications of artificial intelligence in the field of information and communication technology to create information databases by following up, studying and analyzing developments related to the problem of human trafficking and exchanging them with the concerned authorities.
Keywords: technologies - artificial intelligence - human trafficking.

المقدمة

إنه من المستحيل وقف المد التكنولوجي أو وقف انتشارها في جميع أنحاء العالم، وإذا حولنا القيام بذلك فسيكون بمثابة خسارة كبيرة لمعظم سكان الأرض الذين يستفيدون بطرق مشروعة من استخدامها في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي يسرتها استخدام التكنولوجيا، بدلا من قمع التكنولوجيا، يصبح من الضروري تسخيرها لتتداخل مع أنشطة الجريمة المنظمة ولتكافح الاتجار بالبشر وتساعد ضحاياه. التحرك الدولي للمجرمين واستخدامهم للتكنولوجيا المتقدمة يجعلان تنسيق أنشطة المسؤولين عن إنفاذ القانون والسلطات القضائية أكثر ضرورة من أي وقت مضى ليصبح من الممكن متابعة الجرائم والمجرمين عبر الحدود (Legislatives Guides, UNODC, 2004).
وبما أن المتاجرين بالبشر ليسوا بالسذاجة التي قد تتوقعها وإنما يفكرون ويبتكرون اساليباً جديدة لارتكاب جرائمهم، فلابد للمكافحين لتلك الظاهرة أيضاً أن يفكروا ويبتكروا طرقا جديدة للتصدي لها.

فقد أدى التطور الهائل لتقنية المعلومات واندماجها بتقنية الاتصال طبيعة خاصة على جرائم كانت تقليدية قبل ظهور تلك التكنولوجيا، وأدى إلى ظهور أنماط مستحدثة من الأفعال الجرمية كالإتجار بالبشر عبر الأنترنت وتطبيقاته. وقد أدت تلك التكنولوجيا إلى تسهيل الاتصال بين الجماعات الإجرامية وتنسيق عملياتها لإبرام الصفقات بين عصابات الإتجار بالبشر والضحايا والعملاء، انطلاقا من بلدهم ودون الانتقال المباشر. كما اصبحت تمثل سوقا مربحة لتلك التجارة لهؤلاء الأشخاص الذين يسعون إلى المكسب السريع وبدون عناء، بداية من العرض والبيع والشراء عن طريق الإعلانات المضللة والعروض المغرية لاستدراج الضحايا. فقد منحت التكنولوجيا الحديثة فضاءات خصبة لنشر وجمع المواد الإباحية وأدت إلى عالمية ثقافة قطع الطرق من موردي ومستهلكي المواد الإباحية بصورة لم يسبق لها مثيل، فقد وفرت بيئة لانتشارها وخلقت سوقا واسعا لاستهلاكها.

ومن هنا يرى الباحث لمناقشة جريمة الاتجار بالأشخاص عبر شبكات الانترنت من خلال بيان مفهوم الاتجار بالأشخاص، وتوضيح مدى نجاح تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناع في مكافحة الاتجار بالأشخاص وذلك من خلال التالي:

مشكلة البحث:

يعالج هذا البحث جريمة الاتجار بالأشخاص ومدى نجاح تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة تلك الجريمة، ويرى الباحث أن المجتمع الدولي استطاع إلى حد كبير السيطرة على جريمة الاتجار بالأشخاص ولكن تلك الجريمة قد تطورت مؤخراً نتيجة للتطور التكنلوجي والذي أصبح في يد كل البشر وفي كل مكان، فقد منحت شبكة الانترنت لمجرمي الاتجار بالأشخاص وسيلة سهلة لاقتناص الأطفال والنساء للمتاجرة بهم، فإذا نظرنا من حولنا سنجد العديد من النساء والأطفال في كل مكان يتاجرون بأنفسهم وينشرون المواد الإباحية ولا نستبعد أن هؤلاء الأشخاص نفسهم تم المتاجرة بهم، فقد إستخدم المجرمين منصات التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة في اختطاف هؤلاء

الأبرياء والمتاجرة بهم وهو ما اكدت كثير من الدراسات منها (وصال وغفاف 2022، صفيان وناصر 2021 وعبد النور 2017، و لامية 2017، والقاضي 2015، وعبد المجيد 2014)، ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسية التي تدور حول ضمير المسؤول الأمني الذي يشعر بدوره في الحفاظ على هؤلاء الأبرياء من براثن الشر التي تختفي خلف شاشات الحاسوب وجرائم الانترنت ذات الوسط الالكتروني، والذي يرى الباحث هنا مساعدة المسؤول الأمني في البحث عن مدى نجاعة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة تلك الجريمة.

أسئلة البحث:

ويتفرع من تلك الإشكالية عدة تساؤلات فرعية هي في التالي:

1. ما المقصود بالتجارة بالأشخاص؟
2. كيف يتم اختطاف الأطفال والنساء عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة؟
3. ما مدى نجاح تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في مكافحة الاتجار بالأشخاص في الأمارات العربية المتحدة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ايجاد أجوبة كافية ومقنعة لتساؤلات البحث والتي تتمثل في:

1. بيان مفهوم الإتجار بالأشخاص.
2. التعرف على الطرق الحديثة لاختطاف الأشخاص والمتاجرة بهم.
3. تسليط الضوء على أهم التطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الاتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تبرز أهمية البحث لدراسة ظاهرة الاتَّجار بالبشر بالنظر كإحدى صور الإجرام المنظم التي باتت تُهدد استقرار المجتمعات وسيادة القانون (سليم، 2004: 406)، إذ

أن الانسان يعتبر ايقونة الحياة وهو محط انظار العالم والجهات الامنية التي توفر له الميزانيات العامة لتحقيق الازدهار والتنمية الشاملة له. فجريمة الاتجار بالأشخاص من الجرائم التي تتصل بعدة جرائم أخرى تصاحبها مما يستلزم البحث في تلك الجرائم ودراستها وصولا إلى بيان ارتباطها بجريمة الاختطاف. حيث تعمل عصابات الجريمة المنظمة بشكل خفي على استخدام أساليب كثيره لمثل هذه الجرائم العاملين في مجال الجمارك والحدود في تسهيل عمليات التهريب المختلفة، حيث تسعى المنظمات العالمية والوطنية كافة الى الحفاظ على الإنسان وحقه في الحياة أمناً مستقراً، فلا صلاح للأرض بدون الحفاظ على الإنسان وكرمته واحترام شخصيته، وبدون ذلك يفسد الفر والمجتمع والدولة، لذا كان لزاماً حماية الأشخاص من تلك الجرائم البشعة التي تتمثل في اختطاف الضعفاء منهم والمتاجرة بهم. من ناحية أخرى فأن أهمية تناول هذه الجريمة تبرز من خلال ضرورة تسليط الضوء على التطورات التشريعية الجارية في مجال مكافحة هذه الجريمة في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ايجاد أجوبة كافية ومقنعة لتساؤلات البحث والتي تتمثل في:

1. بيان مفهوم الإتجار بالأشخاص.
2. التعرف على الطرق الحديثة لاختطاف الأشخاص والمتاجرة بهم.
3. تسليط الضوء على أهم التطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الاتجار بالبشر.

منهج البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي من خلال استعراض بيان مفهوم الاتجار بالبشر، كما تم استخدام المنهج التحليلي في البحث واستكشاف الطرق التي يتم بها إغراء واختطاف الأشخاص عبر قنوات التكنولوجية والمتاجرة بهم، كما تم التطرق الى استخدام

المنهج الاستقرائي من خلال البحث ومراجعة أدبيات البحث والمصادر والمراجع التي عالجت نفس موضوع البحث.

خطة البحث:

إن طبيعة الموضوع وتوضيحه والغرض منه وتقسيمه وبيانه تحدد من مقدمه وفيها المشكلة والاهمية وبيان لأسئلة البحث وأهدافه وكذا المنهجيه المتبع له لتوضيح ماهية الاتجار بالأشخاص، وماهي طرق اختطاف الأشخاص عبر الانترنت، ودراسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الاتجار بالبشر، من خلال بيان تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات تكافح المتاجرين بالبشر، ومعرفة كيفية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات لقمع الاتجار بالبشر. والتي من خلالها توصل الباحث إلى بعض النتائج والتوصيات.

القسم الأول: ماهية الاتجار بالأشخاص

تمهيد

في العقد الأخير واجه المجتمع الدولي ارتفاع ظاهرة الاتجار بالأشخاص وخاصة من الأشخاص الضعفاء مثل الأطفال والنساء، فقد أدى انهيار العديد من الأنظمة في كثير من دول العالم وتنامي بؤر الصراعات المسلحة سواء الداخلية أو الدولية ووجود العديد من مناطق العالم التي تعاني من الاضطرابات الداخلية وعدم الاستقرار مما شكل معيناً سهلاً ومورداً متجدداً من الضحايا تنهل منه عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية من أجل تحقيق مبالغ طائلة من وراء استغلال هؤلاء الضحايا سواء عن طريق تجنيدهم أو نقلهم قسراً أو اختطافهم أو الاحتيال عليهم بغرض استغلالهم في نشاطات غير مشروعة مثل سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو الرق أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو نزع الأعضاء.

مفهوم الاتجار بالأشخاص:

إن الاتجار يعني التسخير وتوفير المواصلات وتوفير المكان، واستقبال الأشخاص بواسطة التهجير أو استعمال القوة أو أي وسيلة أخرى للضغط، أو الاحتيال أو استغلال الحقوق أو استغلال الضعف لدى الطفل أو المرأة أو تسليم أموال، أو فوائد للحصول على موافقة سيطرة شخص على آخر لغرض الاستغلال (العصيمي، 2012: 13). وإيماناً من المشرع الأمريكي بخطورة الاتجار بالأشخاص باعتباره خطراً على البشرية، يحرم الناس حقوقهم، وينتهك كرامتهم، ويزيد من الأخطار الصحية في العالم – قد أصدر عام 2000 قانوناً يعد من أوائل التشريعات الصادرة في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا، وقد أورد تعريفاً للإتجار ضمنه نص المادة الأولى منه حيث عرفت الاتجار بأنه: "تجنيد أو نقل أو إيواء أو استلام أي شخص بواسطة القوة أو التهديد أو غير ذلك من وسائل القسر أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو حالة استضعاف أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر بغرض الاستغلال" (عبد المجيد، 2014: 12).

وقدم برتوكول الأمم المتحدة المعروف بـ (باليرمو) في شأن منع وحظر ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة الأطفال والنساء والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمواجهة الجريمة المنظمة لعام 2000، الاتجار بالأشخاص بأنه: "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعملها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض استغلال. ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء" (عبد المجيد، 2014: 26).

وقد قدم المشرع بدولة الإمارات تعريف الاتجار بالبشر بأنه: "جريمة ضد الإنسانية، كونها إخضاع أو إبقاء شخص في وضع الاسترقاق أو العبودية أو العمل الإجباري".

وإدراكاً من المشرع لخطورة ذلك النوع من الجرائم فقد بسط الاختصاص الجنائب للمحاكم الوطنية عليها ولو تم ارتكاب جريمة الإتجار بالبشر خارج إقليم الدولة. فتنص المادة رقم (21) من قانون العقوبات على أنه: "يسري ذلك القانون على كل من وجد في الدولة بعد أن ارتكب في الخارج بوصفه فاعلاً أو شريكاً في جريمة تخريب أو تعطيل وسائل الاتصال الدولية أو جرائم الإتجار في المخدرات أو النساء والأطفال والرقيق أو جرائم القرصنة والإرهاب الدولي أو جرائم غسيل الأموال".

وتنقسم الأشكال الحادة من الاتجار بالأشخاص إلى ثلاثة أنواع هي (عبد النور، 2017: 13):

1. الإتجار لأغراض السخرة.
2. الإتجار بالأعضاء البشرية.
3. الإتجار للاستغلال الجنسي.

وتقوم بتلك الجريمة مجموعة إجرامية لها تنظيم معين مؤلفة من ثلاثة أفراد فأكثر تقوم معاً بفعل مدبر، بغرض ارتكاب أي من جرائم الاتجار بالأشخاص السالفة الذكر؛ من أجل تحصيل ب على منفعة مالية بشكل مباشر، أو غير مباشر، أو منفعة مادية أخرى فهي جرائم ضد الطبيعة البشرية، وتتخذ بدورها مفهوماً مختلفاً ذات طابع عالمي وهو ما أكدته كثير من الدراسات كدراسة (القاضي،)2015، والكتاب المحكم والصادر من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بجزئيه الأول والثاني في بيان الجهود الدولية في مكافحة البشر (مطر وآخرون، 2006).

طرق اختطاف الأشخاص باستخدام الانترنت:

لقد منحت التكنولوجيا الحديثة بعداً جديداً للجرائم التقليدية، فليس صحيحا القول بأن الإنترنت قد مهد الطريق لأنواع جديدة من الجريمة، بل إن التكنولوجيا الجديدة هى من ساهمت في تطوير الجريمة التقليدية، فالإتجار بالبشر بأشكاله المختلفة كالاستغلال الجنسي وإنتاج المواد الإباحية مثلا أصبح من الجرائم التي تستخدم التقنيات الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي حيث توفر فرصا غير مسبوقة للمهربين ومجرمي الاتجار بالأشخاص والمهربين لإبرام الصفقات المتصلة بالإتجار بالبشر، إضافة إلى القدرة على التواصل بسرعة وبشكل امن سواء بين التجار والعملاء أو الضحايا المحتملين عن طريق شبكات التواصل والبريد الإلكتروني وغرف الدردشة والرسائل الفورية (حامدي، 2012: 5).

إن التطور الكبير المتسارع للوسائل التكنولوجية الحديثة والتحول إلى العالم الرقمي خلق مجموعة من الوسائل والصور المستحدثة ساهمت بشكل كبير في تطور جريمة الاتجار بالبشر التقليدية إلى جريمة الاتجار بالبشر عبر تقنية المعلومات المستحدثة والمواكبة لعصر العولمة الذي يشهده العالم اليوم عبر الوسائل المعلوماتية المستحدثة حيث باتت تهدد مختلف فئات المجتمع دون استثناء الشئ الذي دفع أغلب الدول إلى تخصيص قوانين استحداث آليات للحد منها إلا أن ذلك لم يحد من انتشارها واستفحالها واستمرارها في المجتمعات (وصال وعفاف، 2022: 91).

يستخدم الجناة المواقع الإلكترونية على الشبكة الانترنت لاستقطاب أكبر عدد من الأشخاص والأطفال في كافة أنحاء الكون، فيقدم عبر هذا الموقع كل السبل والإغراءات المادية والمعنوية والحيل ووسائل الخداع وغيرها لأعضاء الموقع أو للزائرين وإيهامهم بتقديم فرص عمل مربحة، والتجار في غالب الأحيان يؤسسون مواقع في بلدان المنشأ وبلغات الضحايا المحتملين (حامدي، 2012). من المعلوم أن شبكة الإنترنت تمتاز بالقدرة على

تزويد الأطفال والشباب بمجموعة واسعة من الفرص للتعلّم واكتساب مهارات جديدة، والبقاء على اتصال مع الأصدقاء وتكوين صداقات جديدة وتوفير المتعة والمرح، ولكن في الوقت نفسه هناك مجموعة من المخاطر التي تهدد سلامة الأطفال على شبكة الإنترنت، وقد أصبحت شائعة ومنتشرة على نطاق واسع، وقد تحدث في أي وقت وبطرق متعددة (وزارة الداخلية الإماراتية، 2021) ومنها:

- يستعمل الأطفال والشباب شبكة الإنترنت للدخول -عن قصد أو دون قصد- إلى المواقع التي تحتوي على المواد الجنسية أو العنيفة والغير قانونية أو غير اللائقة.
- استهداف واستدراج الأطفال بواسطة المعتدين الكبار- متصيّدي الأطفال- للإيقاع بهم من خلال غرف الدردشة التي ربما يمثّل فيها المتصيّدون دور الأطفال.
- يقوم المتاجرون باستغلال الأطفال في بعض الحالات مباشرة باستعمال كاميرات الويب لتوفير مادة للمجموعات المهتمة بأخبار التحرش الجنسي بالأطفال.

وهناك صور مختلفة من السلوك الإجرامي تتجسد في جرائم الإتجار بالبشر عبر الأنترنت وتتحقق بإمكانية وقوع الفعل " التجنيد أو التوظيف باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات، كإعداد موقع إلكتروني عبر الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي للإتجار في الجنس البشري وتسهيل التعامل به، وإبرام الصفقات المالية عبر شبكة الأنترنت والتي تجعل من أنشطة الإتجار بالبشر سهلة الأداء، وبالتالي إجراء المعاملات يكون أسرع وأسهل، وقد أصبحت كاميرات الفيديو ومختلف وسائل الاتصال والكاميرات الرقمية وغيرها من التقنيات المستحدثة التي تساهم في سرعة هذه الجرائم خاصه للأطفال وجعل توزيعها على نطاق واسع أمرا ممكنا (يوسف، 2014: 307 و308) ولقد اهتمت معظم التشريعات العربية بموضوع الاتجار بالبشر، وأوردت تشريعاتها تعريفا للاتجار بالبشر وقامت بعض التشريعات العربية بسن قوانين بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات (لامية،

2017: 51)، وأدرجت جريمة الاتجار بالبشر عبر الأنترنت ضمن جرائم التقنية الحديثة، ورصدت لها العقوبات المناسبة

وهناك طريقتان متبعتان بصورة رئيسية من قبل التجار في تجنيد الضحايا عبر الانترنت هما:

أولا: الإعلانات والتي كانت تتم في الصحف أما اليوم فقد أصبحت تظهر في شكل رقمي وثانياً: غرف الدردشة، فبالنسبة لغرف الدردشة تبدو المناقشة بريئة في ظاهرها تستهدف إقامة صداقة لكنها في حقيقة الأمر تستغل في إغراء النساء والأطفال على العمل في الإتجار بالبشر من خلال الاستغلال الجنسي، وفي تلك الغرف يمكن تداول الصور والأحاديث مما يسهل شؤون تلك التجارة (حامدي، 2012: 6).

وعلى الرغم من أنه لم تجرى إلا بحوث قليلة على المدى الكامل للعلاقة بين المواد الإباحية للأطفال على الانترنت والاتجار بالأطفال، فإن الرابط قد يكون في الخدمة التي تقدمها للطلب المتزايد. الطلب يعتقد أنه يأتي من خلال 50000 إلى 100000 من المولعين المشاركين في حلقات إباحية نظمت في جميع أنحاء العالم. العرض يتم تمثيله عن طريق قرابة 14 مليون موقع إباحي، تحتوي على مليون صورة إباحية للأطفال، مع قرابة 300 صورة جديدة يوميا (Lewis, Gary, UNODC, 2007).

ثانياً: الإنترنت هو وسيلة شعبية لتوزيع المواد الإباحية للأطفال بين المولعين بسبب سهولته وعدم الكشف عن الهوية: حيث بإمكان المولع، إذا أراد أن يسعى فعليا إلى المواد بعيدا عن مجتمعه المعتاد الوصول إليها في غضون دقائق. بالإضافة إلى ذلك، التطور في نظم الدفع عبر الانترنت توفر خاصية عدم الكشف عن الهوية لكل من المشترين للمواد وأصحاب المواقع الذين يقدمونها. وهذا يجعل من الإنترنت سوقا جذابة لجماعات الجريمة المنظمة، وحافزا قويا لمنظمات الشرطة الدولية لتعزيز العلاقات التعاونية بينهم وبين مقدمي خدمات الإنترنت (Europol, May2007).

فالإنترنت يمكن مرتكبي الجرائم الجنسية من إشراك الأطفال على العديد من المستويات، من الدردشة الجنسية إلى إغرائهم بالاتصال الجسدي. وغالبا ما يتم إنشاء الصور الإباحية عن طريق مطاردة الأطفال على الانترنت. المطاردون يقيمون علاقات صداقة مع أطفال في غرف الدردشة، ويطلبون منهم التقاط صور لأنفسهم (Council of Europe document EG-S-NT, 2002).

القسم الثاني: تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الاتجار بالبشر

لقد هيمنت التكنولوجيا على كل شيء، وأصبحت جزء لا يتجزأ من الحياة الروتينية للأفراد والمؤسسات سواء المدنية والحكومية، حتى أصبح من المستحيل الاستغناء عنها أو وقف انتشارها حول العالم، وما تمنعه الحكومات الدولية من تقنيات الذكاء الاصطناعي خوفاً من أن تصل تلك التقنيات إلى أيدي الجناة اليوم فلن تستطيع منعه في المستقبل، وأكبر دليل على ذلك أن هناك من يستخدم تلك التقنيات في جلب واختطاف الأشخاص وخاصة من النساء والأطفال والمتاجرة بهم، وقد تكون التكنولوجيا وسيلة جيدة أيضاً في التعامل مع هؤلاء الجناة، فمن خلال التطبيقات التي يستخدمونها من أجل جلب واختطاف الأشخاص، فبدلا من قمع التكنولوجيا، يصبح من الضروري تسخيرها لتتداخل مع أنشطة الجريمة المنظمة ولتكافح الاتجار بالبشر وتساعد ضحاياه. الحراك الدولي للمجرمين واستخدامهم للتكنولوجيا المتقدمة يجعلان تنسيق أنشطة المسؤولين عن إنفاذ القانون والسلطات القضائية أكثر ضرورة من أي وقت مضى ليصبح من الممكن متابعة الجرائم والمجرمين عبر الحدود.

وبما أن المتاجرين بالبشر ليسوا بالسذاجة التي قد تتوقعها وإنما يفكرون ويبتكرون طرقا جديدة لارتكاب جرائمهم، فلابد للمكافحين لتلك الظاهرة أيضاً أن يفكروا ويبتكروا طرقا جديدة للتصدي لها، وتعتبر التطبيقات الحديثة لبلوك تشاين وغيرها طرق مثالية لذلك، ومن هنا سوف نتناول في هذا القسم تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا

المعلومات تكافح المتاجرين بالبشر وأهمية تطبيق البلوك تشاين في متابعة مجرمي تجارة الأشخاص.

حيث قامت الدول العربية مجتمعة في مجلس وزراء الداخلية العرب بتعزيز الاتفاقيات العربية و التشريعات الوطنية الخاصة بمواجية الجريمة المنظمة والفساد، حيث يعتبر مجلس وزراء العدل العرب ومجلس وزراء الداخلية العرب من بين الآليات الإقليمية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، واعتمداء على القانون العربي الاسترشادي لمواجخة جرائم الاتجار بالأشخاص، وقاموا بصياغته ووضعه كقانون عربي نموذجي استرشادي تستعيد به الدول العربية عموما، و يساعدها للبستفادة منه في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر اظافة للتشريعات الخاصه لكل دوله (كزونه وصولي 2014). وذلك من خلال التالي:

أولاً: تقنيات الذكاء الاصطناعي تكافح المتاجرين بالبشر:

أن التقدم التكنولوجي والتقني، وظهور الفضاء الإلكتروني ووسائل الاتصالات عبر الأقمار الصناعية قد أدوا إلى انتشار الجرائم الإلكترونية ولم تعد محصورة على نطاق إقليم الدولة الواحدة، بل تجاوز الحدود لكونها أصبحت جرائم مبتكرة ومستحدثة تمثل ضربا من ضروب الذكاء الإجرامي المستحدث، ويصعب إدراجها ضمن الأوصاف الجنائية ذات الطابع التقليدي في القوانين الجنائية الوطنية والأجنبية، والكشف عن الجرائم المستحدثة وخاصة جرائم الإنترنت وأثارها المدمرة (صفيان، وناصر. 2021).

1. **التعاون في إنفاذ القانون من خلال التكنولوجيا:** المادة (3/27) من اتفاقية الجريمة المنظمة العابرة للحدود تهيب بالدول إلى السعي إلى إجراء التعاون على إنفاذ القوانين من أجل الرد على الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي ترتكب من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة (United Nations Convention Against Transnational Organized Crime, 2000: 3). هناك عدة أمثلة واعدة للتعاون من هذا القبيل. عمل الانتربول يبرز بشكل خاص الإمكانات التي

تتيحها التكنولوجيا كوسيلة للتعاون العالمي على إنفاذ القوانين لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

2. **اتفاقية الجرائم الحاسوبية: اتفاقية مجلس أوروبا بشأن جرائم:** تم إمضاؤها في بودابست في 2001 ودخلت حيز التنفيذ في 2004. على الرغم من أن اتفاقية جرائم الإنترنت لا تعالج مباشرة الاتجار بالأشخاص، فهي توفر أدوات إجرائية وتحقيقية لتمكين المسؤولين عن إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم من التعاون لمنع ومكافحة جميع أنواع الجرائم التي ترتكب على أو عبر الإنترنت، بما في ذلك الاتجار بالبشر خاصة في ضوء التفاعل بين تلك الاتفاقية واتفاقية العمل لمكافحة الاتجار بالبشر.

3. نظام الاتصالات العالمية للانتربول: الإنتربول هو أكبر منظمة شرطة دولية في العالم، ويشمل 186 عضوا (دولة)، الغرض منه هو دعم وكالات إنفاذ القانون لمكافحة الجريمة على الصعيد العالمي. ومكافحة الاتجار بالبشر هو أحد المجالات الخمسة ذات أولوية رئيسية بالنسبة له. في عام 2006، أنشأ الإنتربول رسالة التهريب والاتجار بالبشر التوفير شكل موحد لتسهيل تبادل المعلومات. الرسالة هي في متناول جميع الدول الأعضاء عن طريق نظام الاتصالات العالمية للإنتربول.

فرقة العمل العالمية الافتراضية (VGT): تهدف إلى بناء شراكة دولية فعالة من وكالات إنفاذ القانون، تساعد على حماية الأطفال من الاعتداء عليهم على الانترنت.

مؤسسة مراقبة الإنترنت (IWF): هي عبارة عن خط ساخن لمستخدمي الإنترنت لكي يتمكنوا من الإبلاغ عن تعرضهم إلى محتوى غير قانوني على الانترنت.

قاعدة بيانات صور إساءة جنسية للأطفال: قاعدة بيانات الانتربول لصور الأطفال (CAID) تعمل كنظام موجود في الأمانة العامة للإنتربول. الصور تساهم بها بنوك صور لوكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم، لتسهيل التحقيقات العالمية في

الاستغلال الجنسي للأطفال. في غضون خمس سنوات تم إنقاذ أكثر من 500 ضحية في 29 بلدا (Operation, Terra Promessa).

مساعدة القطاع الخاص في التعاون في مجال إنفاذ القانون: شركة مايكروسوفت، على سبيل المثال، قامت بتطوير «نظام تتبع استغلال الطفل» (CETS)، الذي يمكن ضباط إنفاذ القانون من إدارات مختلفة في بلدان مختلفة من التعاون في ملاحقة المشاركين في الاستغلال الجنسي للأطفال وفي إنقاذ وإعادة الأطفال الذين تم الاعتداء عليهم، لقد تم إطلاق CETS في اندونيسيا سنة 2006. (Human Trafficking in Asia, Microsoft, 2007).

4. **التدريب على إنفاذ القانون باستخدام الحاسوب**: الوسيلة الرئيسية، التي تم عبرها تسخير التكنولوجيا لتعزيز استجابة إنفاذ القانون لمكافحة الاتجار بالبشر، كانت من خلال استخدام موارد التدريب التي تستخدم منصة تكنولوجية. من الأمثلة ما يلي:

- وحدات تعلم الاتجار بالبشر (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): التدريب القائم على الحاسوب (CET) هو شكل من أشكال التعليم الإلكتروني، ويشمل التدريب الذي يعرض على الأقراص المضغوطة التفاعلية والدروس التي تقدم عن طريق التلفزيون التفاعلي.
- لقد تم تصميم وحدة تدريبية بشأن الاتجار بالبشر لأفراد إنفاذ القانون، تمثل هدفها العام في توفير فهم أساسي للاتجار بالبشر لتمكين طلاب القانون من الكشف والرد على الجريمة بشكل أفضل.
- أول المستجيبين لمسرح الجريمة (تيمور الشرقية): في 2011م أجرت الشرطة الوطنية لتيمور الشرقية، أول دورة للتدريب على الحاسوب. في إطار «أول المستجيبين لمسرح الجريمة، في مختبر ديلي للتدريب القائم على الحاسوب. مكتب

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنتج هذا البرنامج التفاعلي للتعلم الإلكتروني، خصيصا لموظفي إنفاذ القانون على خط المواجهة، بغية تعزيز قدراتهم.

ثانياً: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات لإيقاف الاتجار بالبشر:

1. **أمن الوثائق ومراقبتها:** المادة 12 من بروتوكول الاتجار بالأشخاص تهتم بأمن الوثائق ومراقبتها (وثيقة الأمم المتحده. RES/A/55/25، جامعة متيسوتا). العديد من أنواع التكنولوجيا التي هي جديدة أو في طور التطوير توفر إمكانات كبيرة لخلق أنواع جديدة من الوثائق التي تعرف الأفراد بطريقة فريدة من نوعها، ويمكن قراءتها بسرعة وبدقة من قبل الأجهزة، ويصعب تزويرها، لأنها تعتمد على معلومات مخزنة في قاعدة بيانات بعيدة عن متناول المجرمين بدلا من المعلومات الموجودة في الوثيقة نفسها (Legislative Guides, UNODC, 2004).

«الوثائق المزورة والأصلية» (FADO): أحد الأمثلة هو نظام أرشفة الصور الأوروبي هذا النظام يمكن من التحقق من الوثائق بكفاءة وفعالية، ويصدر إشعارا فوريا وشاملا لسلطات إنفاذ القانون أو سلطات الهجرة في الدول المشاركة عندما يتم الكشف عن إساءة استخدام المستند أو عندما يتم التفطن إلى وثيقة مزورة. PRADO - Public Register of Authentic Documents consilium. Europa).

الجوازات ذات التكنولوجيا العالية في عام 2004، قامت قيرغيزستان بتحديث شكل جواز السفر وفقا للمعايير الدولية. جوازات السفر السابقة كانت تحتوي

على معلومات مكتوبة بخط اليد، تسهل ارتكاب إساءة استخدام الوثيقة خاصة في تهريب البشر، جوازات السفر الجديدة تحتوي على تكنولوجيا حديثة تجعل تزوير تلك الوثيقة أكثر صعوبة، إضافة إلى ذلك، فقد تم إدخال نظام جديد لإصدار جوازات الشفر بحيث تصدم الجوازات من مكان مركزي حيث يتم تخزين المعلومات في قاعدة بيانات يمكن التحقق منها على الحدود.

مثال آخر لأمن جوازات السفر هو استخدام الحكومة الأسترالية للتكنولوجيا البيومترية biometric technology في جوازات السفر والتي تقوم بقياس الخصائص الفيزيائية للشخص للتحقق من هويته: القياسات الحيوية الشائعة تشمل بصمات الأصابع، وقزحية العين، وهندسة اليد، والتعرف على الصوت، والتعرف على الوجه. تقنية التعرف على الوجه تستخدم معادلة لتحديد ما إذا كانت الصورة الحية لوجه ما تطابق الصورة المخزنة إلكترونيا لهذا الشخص (Australian Government - The Australian ePassport).

2. **أمن الحدود**: يحل الاتجار بالبشر في المركز الثالث لأكبر عائدات الجريمة المنظمة على المستوى العالمي بعد جريمة الاتجار في المخدرات وتجارة السلاح، كما يعتبر الاتجار بالبشر أحد أهم أنشطة الجريمة العابرة للحدود (يوسف، 2008: 1488).

نظام معلومات الركاب المسبقة (APIS): هو نظام أنشئ لمشغلي شركات الطيران والسفن التجارية من قبل وكالة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة الأمريكية يسمح بجمع معلومات مسبقة عن الركاب. (eAPIS electronic APIS) هو موقع على شبكة الانترنت يسمح للشركات

التجارية الصغيرة بنقل البيانات إلى وكالة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة الأمريكية الكترونياً.

مأوى أمن الحدود: المأوى من نوع Harris هو مركز قيادة ميداني مكتف ذاتيا ويجمع بين الاتصالات، والقيادة والسيطرة، ونظم الاستشعار، في جهاز واحد، باستطاعته ربطها إما بشبكة راديو تكتيكية من نوع Harris Falcon II أو بالبنية التحتية للشبكات الموجودة، المأوى يمكن أيضا استخدامه كأساس لنظام اتصالات يمكن من استقبال، وتجميع، وإعادة توزيع، الضوت الآمن ومراسلات البيانات. ويمكن مربط العديد من أماكن أمن الحدود لتشكيل شبكات واقية. ومن هذا المنطلق، تنفذ دولة الإمارات استراتيجيتها الوطنية وفق ما جاء الإستراتيجية للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والتي تقوم على خمس ركائز أساسية (التقرير السنوي للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.2020) هي: مذكرات التفاهم التي أبرمتها دولة الإمارات مع الدولة الصديقة في مجال التعاون في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر. المصدر: التقرير السنوي للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (2020).:

1. الوقاية والمنع.
2. الملاحقة القضائية.
3. العقاب.
4. حماية الضحايا.
5. تعزيز التعاون الدولي

طرق مبتكرة لمنع الاتجار بالبشر تنطوي على التكنولوجيا في دولة الامارات العربية المتحده:

لعبت دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً كبيراً ومهماً على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي في التصدي ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وتماشياً مع رؤيتها، عمدت دولة الإمارات العربية المتحدة على إرساء الدعائم الأساسية للوقاية من التجاوزات الناجمة عن مثل هذه الجرائم كركيزة جوهرية منذ قيامها وإعلانها لدستورها الذي تم التوقيع والمصادقة عليه في إمارة دبي يوم الأحد بتاريخ: 1391/05/25 هـ الموافق: 1971/07/18م .

إن دولة الإمارات لم تكن في منأى عن هذه الظاهرة التي تتواجد في معظم دول العالم، فوفقا لتقرير الخارجية الأمريكية لعام 2005 الخاص بالإتجار بالبشر والتي ترفعه إلى الكونجرس الأمريكي والذي يتضمن الجهود التي تقوم بها الحكومات الأجنبية الرامية الى مكافحة عمليات الاتجار بالبشر والقضاء عليها، وقد جاء في هذا التقرير العديد من الانتقادات الموجهة للدولة واعتبرها أنها من البلدان التي تعد مقصداً للنساء الأطفال والمراهقين واستغلالهم في الأعمال القسرية وغيره، وكذلك جاء في التقرير أنه من الصعوبة تقدير جهود دولة الإمارات في مكافحة هذه الظاهرة بالإضافة الى عدم تقيدها بالحد الأدنى من المعايير اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة، وان جهودها قد فشلت في ذلك. ويضيف هذا التقرير أن هذه الجهود كانت مخيبة للآمال في مجال المتعلق مقاضاة مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر وكذلك عدم تقديم الحماية اللازمة للضحايا وضاءله المساعدات المقدمة للضحايا.. الخ . وفي سبيل مواجهة هذه الانتقادات الواردة في تقرير الخارجية الأمريكية والتحديات الدولية السابقة، قامت دولة الإمارات باتخاذ العديد من الإجراءات الرامية الى كفالة تنفيذ التزاماتها الدولية ومحاربة ومعاقبها منفذي هذه الجرائم وملاحقتهم تعزيزاً لقواعد الدستور وتطبيق أحكام المواثيق والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن خصوصاً فيما يتعلق بصون كرامة الأنسان وحماية حقوقه وأدميته بالتعاون مع بقية مؤسسات الدولة الأخرى التشريعية والقضائية والتنفيذية والمجتمعية ورفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع بما يتعلق في القيم الإنسانية مبادئها. والتي تحددت بالجهود الدولية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر والجهود الوطنية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر وعبر مكافحة جرائم الاتجار بالبشر عبر

الفضاء الرقمي. وإن التقدم السريع في التكنولوجيا يبشر بإمكانية جديدة وبقدرة جديدة على الحلول الخلاقة.

اتخذت دولة الأمارات العديد من الخطوات الهامة في سبيل الحد من هذه الجريمة ودعم استراتيجية اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، مثل التعديلات الواردة على القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 والتي تهدف الى توفير مزيداً من الحماية والضمانات الكافية لضحايا الاتجار بالبشر والتي تتوافق ما تمت المصادقة عليه عام 2009 في البروتوكول المذكور مما انعكس من الناحية الإيجابية على تنفيذ مؤسسات الدولة المعنية بإنفاذ القانون وساهم في التصدي لهذه الجريمة والحد منها وإحالة الجناة للمحاكم المختصة (القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 بشأن مكافحة الإتجار بالبشر وبدء تنفيذه في نوفمبر 2006). وفيما يلي بعض تلك التدابير:

أ **الردود الخلاقة لإنفاذ القانون:** (عملية PIN) (BBC NEWS, Police to trap online paedophiles, 2003) (فرقة العمل العالمية الافتراضية):

هي عبارة عن مبادرة من فرقة العمل العالمية الافتراضية، هدفها المعلن هو تحديد الأشخاص ذوي الميول الجنسية للأطفال وغيرهم من الناس الذين يستخدمون الانترنت للوصول إلى المواد الإباحية. العملية تنطوي على إنشاء وتشغيل عدد من المواقع (ما يسمى بـ «honeypots» أو (مصائد مخترقي الشبكات) توهم بتقديم صور غير قانونية وذلك للإيقاع بأكبر عدد ممكن من الجناة. المواقع توفر للزوار مجموعة متنوعة من الخيارات التي، بدلا من أن تؤدي إلى صور غير قانونية، تؤدي إلى موقع لإنفاذ القانون والذي سوف يعلمهم بأن التفاصيل الشخصية الخاصة بهم قد تم تسجيلها، وبأنهم قد ارتكبوا جريمة. الهدف المعلن للعملية PIN هو جعل الأشخاص الذين يسعون إلى المواد الإباحية على شبكة الإنترنت يتساءلون عما إذا كانوا سوف يجدون موقعا غير قانوني أو واحدا تديره وكالات إنفاذ القانون. ويمكن أن يفهم هذا الأمر على أنه نوع من الردع.

ب حلول إبداعية للحد من الطلب:

روبوتات متحكم فيها عن بعد لسباقات الهجن:

في 2005، قام عمال بتثبيت فرسان روبوتية على ظهور سبعة من الإبل ودفعوا بالحيوانات التي تحمل الآلات إلى السباق حول المسار. مشغلون قاموا بالتحكم في الفرسان عن بعد، مشيرين إليهم بسحب الألجمة وهمز الجمال بالشياط. هذا العمل التكنولوجي كان أيضا تطورا في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، إذ أن مالكي سباقات الهجن في العديد من دول الخليج، تقليديا، يستخدمون الأطفال كفرسان، وأحيانا لا تزيد أعمار هؤلاء الأطفال عن أربع سنوات. بعد مواجهة ضغوط من جماعات حقوقية منعت تلك الممارسات وتطلعت إلى التكنولوجيا للحفاظ على السباقات. المسئولون عن السباقات فاتحوا شركة الروبوتات السويسرية K.Team، والتي جاءت بحل مضغوط. الفرسان الروبوتية الجديدة تزن 26 كيلوغراما وتكلف حوالي 5500 دولار أمريكي لكل منهما.

الخاتمة:

بعد انتهاء من بحثنا الموسوم (تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الاتجار بالبشر) يمكننا أن نستخلص مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي نوجزها في التالي:

أولاً: النتائج:

- أن ظاهرة الاتجار بالبشر هي ظاهرة موجودة، وتعاني منها كل شعوب العالم وليس دولة الإمارات بمفردها وبحسب التعامل معها؛ وأن تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات يمكن أن تكون جزءاً من المشكلة حيث أن المجموعات الإجرامية المنظمة يمكن أن تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات لتوسع وتسهل نشاطاتها الإجرامية في مجالي الاتصالات والصفقات المالية ولتجنيد الضحايا استغلالهم،

- أن تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات يمكن أن تكون كذلك جزءاً من الحل حيث أنها يمكن أن تستخدم لتحري الاتجار بالبشر واعتراضه وملاحقته ومساعدة الضحايا؛ وأن علاقة تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات بظاهرة الاتجار بالبشر هي جديرة بالمتابعة والبحث، إذ أن هناك العديد من النقاط التي تحتاج إلى توضيح ودراسة أعمق؛ وآن مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر يمكن أن تستفيد كثيرا من تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات التي تتطور بشكل مطرد وسريع – بناء على تلك الاستنتاجات أوصى بها بلي:

ثانياً: التوصيات:

1. المبادرة بالاستفادة من استعمال سائر أشكال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء قواعد بيانات معلوماتية بمتابعة ودراسة وتحليل المستجدات التي لها علاقة بمشكلة الاتجار بالبشر وتبادلها مع الجهات المعنية.
2. يوصي الباحث بضرورة المبادرة بالاستفادة من استعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في سائر أشكال تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنشر المعلومات عن المبادرات المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر.
3. يوصي الباحث بضرورة تثقيف الجمهور وإعداد برامج توعوية حول خطورة المشكلة وسبل مكافحتها.
4. يوصي الباحث المشرع الإماراتي بأنشاء دائرة قضائية مختصة في نظر جرائم الاتجار بالبشر في كافة محاكم الدولة. وضرورة أجراء المزيد من الدراسات المستقبلية والتي تهدف الى مكافحة جرائم الاتجار بالبشر والحد منها خصوصا في ظل التسارع التكنلوجي الهائل وتطور الذكاء الاصطناعي.

Al–Marāj‘iu al–arabiyyah

Ab‘ad himāyah al-ṭifl, wizārat al-dākhiliyyah, bi daolat al-imāarāt al-arabiyyahal-‘arabiyyah al-muttahidah, manshūr ‘alā al-rābit al-ilektrūniyyah: https://www.moi-cpc.ae/ar/CHILD.PROTECTION. DIMENSION.aspx

Akmal yūsuf al-sa‘id yūsuf, (2014), al-himāyat al-jināiyyah li al-atfāl mina al-istiglāl al-jinsī, dār al-jāmiyyat al-jadīdah al-iskandariyyah.

Bakhdat sofyān, waqāṣ nāsir (2021) al-ṭabī‘at al-qānūniyyah li jarāim al-mustajiddat wa wasāhil irtikābihā – jarīmah al-intarnet, ka namūzaj, jāmi ‘at doktūr maolāya al-ṭāhir sa ‘idah, al-jazāir.

Al-taqrīr al-sanawiyy li al-lajnat al-waṭaniyyah li mukālamat al-ittijār bi al-bashar (2020)

Rāmī mtawallī al-qāḍī (2015) jarīmat al-ittijār bi al-bashar fī al-qānūn al-imārātī fī ḍaoi’ ahdath al-ta‘adīlāt. Majallat jāmi‘at al-shāriqah li al-‘ulūm al-shar‘iyyah wa al-qānuniyyah – daoriyyat ilmiyyat muhakkamat – al-mujallad 12 al-‘adad 1.

Zamāl wiṣal wakhdhīrī ‘afāf. (2022) jarīmat al-ittijār bi al-bashar ‘abra al-intarnet. Risālat mājastīr, kuliyyah al-huqūq jāmi‘ah al-‘arabiyy al-tabsī – tabsah. Al-jazāir.

Sībukar abdul al-nūr (2017), nudhakkirat muqaddimah li istikbāl mutaṭollabāt shahādah al-mājasīr al-akadīmī, jāmi‘a qāṣidī kuliyyah al-huqūq wa al-‘ulūm al-siyāsiyyah qismu al-huqūq. Mirbāh wa raqlah

Tāriq abdul al-wahāb salīm (2005), al-ta‘awun al-duwalī fī majāl muwājahat ẓāhirat al-ittijār bi al-‘adāi’ al-bashariyyah, waraqatu ‘amali muqaddamah fī al-nadwat al-ilmiyyah allati nazomat-hā jāmi‘at nāyif al-‘arabiyyah lil al-‘ulūm al-amniyyah wa maodū‘uhā mukāfahat al-ittijār bi al-ashkhāṣwa al-aḍāi al-bashariyyah wa allatī uqidat bi al-riyād, al-mamlakatu al-‘arabiyyah al-sa‘ūdiyyah al-saūdiyyah.

Al-ibn jazāi' al-'uṣaimī (2012), al-himāyat al-jināiyyah li dhawī al-ihtiyājāt al-khāṣot min jarāim al-ittijār bi al-bashar.

Kazūnat wuṣulī ibtisāh (2014) jarīmat al-ittaijār bi al-bashar wifqan li al-wathāiq al-daoliyyah / risālah mājastīr gaer manshūrah fī al-qānun al-jināī, jāmi'at Muhammad khaeḍar baskarah: al-jazāiriyyah.

Lāmiyyah , sh'abān (2017), al-ittijār bi al-bashar abra al-intarnet, al-asālīb wa al-ashkāl,, majallat al'ulūm al-ijtimāiyyah wa al-insāniyyah, al-'adad al-thālith ashar. Jāmi'ah tabsah: al-jazāir.

Muhammad al-ṣalih hāmidī (2012), 'alāqah taknūlojiyyah al-m'alūmāt bi ẓāirat al-ittijār bi al-bashar fī aṣr al-aolamah wa madā t'athīrihā alā daolat Qatar, al-majallah al-'arabiyyah al-daoliyyah li al-daoliyyah li al-ma'alūmātiyyah, al-mujallad al-awwal, al-'adad 2. qatar

Muhammad nūr al-dīn sayyid abdul al-majīd (2014), jarīmah bae'I al-aṭfāl wa al-ittijār bihim dirāsah fī qānūn al-'uqūbāt al-misryy wa al-imārātī: al-imārāt.

maṭar wa ākharūn, (2006). Al-juhūd al-daoliyyah fī mukāfhah al-bashar, jāmi 'at nāif al-'arabiyyah li al-'ulūm al-amniyyah, vol: 1 & 2 al-sa'ūdiyyah al-rirāḍ.

Wathīqah al-umam al-muttahidah RES/A/55/25, maojūdah 'alā maoqi' jāmiat matīsūtā, http://www1.umn

Yūsuf, akbar faraj (2008), maosū'at qānun huqūq al-insān al-daolī, dār al-matbūāt al-jāmi'iyyah al-iskandariyyah – masr.

AL-MARĀJI'IU AL-AJNABIYYAH

Australian Government - Department of Forcing Affairs and Trade. "The Australian ePassport": http://www.dfat.gov.au/dept/passports

Council of Europe document EG-S-NT (2002)

Legislative Guides for the Implementation of the United Nations Convention Against Transnational Organized Crime and the Protocols thereto, UNODC, October 2004.

Lewis, Gary, UNODC Representative, India, speech at Cyber Crime Training Programme, Kerala, India, 17 January 2007, available at http://www.unodc.org/india/cyber_crime_kerala_gray_speech.html

Operation "Terra Promessa " http://www.policja.pl/portal/pol/90/2363/Polish_Police_and_Italian_Gendarmeric_Carabinieri_have freed_119_Polish citizens.html

PRADO - Public Register of Authentic Documents Online: http://prado.consilium.euroa.eu

United Nations Convention Against Transnational Organized Crime, adopted by the General Assembly in its resolution 55/25 of 15 November 2000 and entered into force on 29 September 2003, Article 27(3)

BBC NEWS, Police to trap online paedophiles", December 18, 2003: http://news.bbe.co.uk/2/hi/uk_news/3329567.sm

Human Trafficking in Asia, Microsoft, 17 April 2007. http://www.microsoft.com/ about/corporatecitizenship/citizenship/ giving/programs/up/casestudies/asia.mspx

EUROPOL AnnualReport2006, (Europol, May2007): http://www.interpol.int